المحاضرة السابعة : أزمة العولمة الاقتصادية

أولا: انتقاد العولمة

شهد تطور العولمة الاقتصادية مجموعة من الانتقادات :

- حدوث الأزمات المالية المتكررة (أمثلة التسعينات من المكسيك، دول آسيا، والبرازيل).
- ارتفاع معدلات الفقر المدقع والمتعدد الأبعاد وتزيد اللامساواة بين الدول وداخلها.
- تفشي البطالة وتقلص القدرة التفاوضية للعاملين، بما يضغط على الأجور الحقيقية باتجاه الهبوط.
- تقلص سيادة الدول على السياسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
- زيادة المشاكل المرتبطة بالبيئة من خلال أنماط الإنتاج والاستثمارات المتنقلة.
- الهيمنة الدولية والرأسمالية ، بتنامي قوة الشركات متعددة الجنسيات والتطور في وسائل الاتصال وضرورات التنافسية.
- التشرذم الجغرافي الاقتصادي أصبح حقيقة واقعة نظرا للتصدعات التجارية قد تنشؤ عنه الحرب الباردة الثانية لكن بتكاليف باهظة .

ثانيا: العولمة والأزمات الأخيرة

1-العولمة والمالية العالمية 2008

في أعقاب الأزمات العالمية المتكررة، أصبح مصطلح "الحد من العولمة" واسع الانتشار نتيجة الاعتقاد أن السياسات الحمائية ضد العدوى المحتملة للأزمات المالية والاقتصادية ستعمل على تعطيل آليات العولمة. فمنذ بداية الأزمة الماليّة العالميّة 2008 زادت التدخلات الاقتصاديّة الرسميّة، وتراجعت مبادئ السوق المفتوحة التقليديّة.

لذا يستمر الحديث عن ضرورة ميلاد نظام اقتصادي عالمي جديد، نظرا لما تعرضت له اقتصاديات العالم من مشكلات، بسبب الممارسات الضارة من قبل أميركا والمؤسسات المالية الدولية. حتى وإن كان رأي مناصري العولمة

أنها ليست مسببة للأزمات في حد ذاتها، فمساهمتها في تحقيق الازدهار والرفاه الاقتصادي تبقى محل انتقاد من طرف الدول النامية، كما يمكنها أن تكون عاملا مهما لنقل عدوى الأزمات الاقتصادية والمالية.

2-العولمة وجائحة كوفيد- 19

يعتبر كوفيد 19 أول أزمة حقيقية في عصر العولمة، حيث تسببت الأزمة وطرق الاستجابة اللازمة لها من خلال تبني سياسات صحية عامة في انخفاض التدفقات الدولية للسلع ورؤوس

الأموال في عام 2020، ولعبت مراكز العولمة الاقتصادية الرئيسية **دورا في** سرعة انتشار الفايروس.

إن تداخل المخاطر الصحية والمخاطر الاقتصادية بشكل كبير، ولكل منها تأثير كبير على الآخر من حيث عمليات صنع القرار العام، ثم حدوث صراع تجاري بين الدول، حيث أظهرت التجربة شبه حظر جزئي أو كلي للتجارة مع بعض الدول، ودخول البعض في تحالفات بهذا الخصوص، وهو ما يعد ضد المبادئ التي قامت عليها العولمة، كلها عوامل عززت مفهوم "الحد من العولمة.Deglobalisation" .

3-الحرب الأوكرانية

إذا قلنا إن انهيار الاتحاد السوفييتي قد مهَّد طريق الهيمنة لعقيدة "السوق الحرة"، فإن الحرب في أوكرانيا قوضت الأركان التي استندت إليها تلك العقيدة.

تراجعت نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي بصورة مفاجئة في عام 2009 في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وفي 2011،عادت هذه النسبة إلى مستويات التعافي، ولكن ليس بالقوة نفسها التي كانت عليها قبل الأزمة، مما يشير إلى تراجع العولمة.

فعلت سياسات القوى العظمى (النزاع الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين؛ والحرب الروسية في أوكرانيا) ما لم يفعله التغير المناخي، والاضطرابات الاجتماعية، وانتشار عدم المساواة، وكلها عوامل هزت أركان النظام الاقتصادي العالمي.

4-الحرب التجارية

-وضعت الإدارة الأميركية قانون" باي أمريكا" في عهد ترامب لتعزيز الصناعة الأمريكية، ثم جاء استنساخ معدلة من قانون "شراء السلع الأمريكيّة"، تدعو إلى ضرورة أن تضمن أي سلعة تُشتَرى بأموال دافعي الضرائب الأمريكيين على محتوى محلي مصنوع في الولايات المتحدة بنسبة 75%، مقارنة مع 55% سابقا، وكلها قوانين حمائية تحد من المنافسة.

-تطبيق قانون خفض التضخّم الأميركي الذي أعده بايدن يرفضه الشركاء الأوروبيون لأنه يضر بمبادئ التجارة الحرّة، ويعزز تنافسيّة السلع الأميركيّة على حساب مثيلاتها الأوروبيّة، ويشمل إجراءات داعمة للقطاع الصناعي الأميركي، في وجه المنافسة الأجنبيّة.

-فرض الرسوم الجمركيّة المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين على الآلات والمعادن، وشمل مبادلات تجارية قيمت بحوالي 450 مليار دولار.

-فرض قيود أمريكية على واردات الرقائق الإلكترونيّة والبرمجيّات التي تستفيد منها الشركات الصينيّة.

- حروب الطاقة التي استهدفت تسقيف أسعار النفط الروسي، بمعزل عن آليّات العرض والطلب، والمثل استخدم بوتين الغاز كوسيلة ضغط على الدول الأوربية.

- في الصراع الروسي- الغربي تحوّلت سلاسل توريد الأغذية ومصادر الطاقة إلى أداة من أدوات الضغط المتبادل، مما دفع الدول المنتجة للحبوب إلى اتخاذ إجراءات تخزين المواد الغذائيّة ومنع التصدير لضمان أمنها الغذائيّ.

5- تحدي البريكس والعولمة

كان أهداف القمة 15 لمجموعة البريكس في جنوب أفريقيا تركز على توسيع عضوية المجموعة، وأن توسيط العملات المحلية في التجارة والتسويات المالية، ولم يكن الهدف الاستغناء عند الدولار أو مواجهة مجموعة السبع الصناعية.

ورغم أن تكتل بريكس -عبر أدائه الاقتصادي المتزايد من حيث نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية-لا يعد بداية لميلاد نظام اقتصادي عالمي جديد، بل يسعى لاستمرار الهوية الرأسمالية، ولكن من خلال عولمة جديدة تتسم بالعدالة.

لذلك تأكدت الهوية الاقتصادية لتكتل البريكس، والمخالفة للرأسمالية غير معروضة على أجندة التكتل، وتبقى الرأسمالية كهوية اقتصادية للنظام العالمي، إلى الحد الذي نجد فيه الشيء المفقود، والأوضاع الاقتصادية العالمية تدفع الكل نحو التفكير حول مصير العولمة كظاهرة بل الرأسمالية كنظام.

ثالثا: نظام ما بعد العولمة

خلال السنوات الأخيرة تسارعت الأزمات : جائحة عالمية، واندلاع الحرب في أوروبا، وتفاقم التوترات بين الولايات المتحدة والصين، فضلا عن عودة الارتفاع في معدلات التضخم عالميا.

ثم حدث أن سرعت العولمة من وتيرة التغير المناخي، وزادت من وطأة عدم المساواة وازداد الفقراء فقراً. واعتمدت أسواق الولايات المتحدة والدول الكبرى على العمالة ذات الأجور المنخفضة في جميع أنحاء العالم، بلا اهتمام بحماية حقوق العمال ولا الأضرار البيئية ولا الحقوق الديمقراطية المنتهكة في كثير من الدول التي قدَّمت تلك العمالة، مثل المكسيك وفيتنام والصين.

وبعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية -التي كانت المهندس الأبرز لنظام الاقتصاد الحر، وتأسيس "منظمة التجارة العالمية"، أصبحت لا تلتزم بالاتفاقيات الشاملة للتجارة الحرة، وخالفت أكثر من مرة قرارات منظمة التجارة العالمية،

فقد تذرعت مؤخرا إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بالمخاوف الأمنية لحظر الاستثمارات الصينية في الشركات الأمريكية، وعملت على الحد من وصول الصين إلى بيانات المواطنين، والتقنيات المتقدمة.

دفعت جائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا، والتوترات بين الصين والولايات المتحدة البلدان والشركات إلى إعادة التفكير في الإ

لعل الآثار العميقة التي تتركها الأزمات الاقتصادية والصحية وغيرها والتي تتجاوز آليات السوق الحر وتجعل النظام الرأسمالي وعولمته محل جدل وانتقادات لا تنتهي، والتطورات الاقتصادية الأخيرة وما تحمله من تغيير في أنما ط التفكير الاقتصادي والاجتماعي"الاقتصاد السلوكي"، وفي أنماط الإنتاج والاستهلاك وغيرها، تعطينا إشارات ايجابية حول نهاية مرحلة الرأسمالية، واستقبال مرحلة تبحث عن البدائل الاقتصادية والاجتماعية في غيرها، لعله حان وقت العودة إلى النظام الإسلامي بلغة الحياة المعاصرة ووعي مرحلة ما بعد العولمة.